موقف حزب العمال البريطاني من الصراعات الأوربية
الحرب الأهلية الإسبانية 1936ـ 1939 إنموذجا

أ.م.د. منير عبود جديع
جامعة الأنبار / كلية الآداب

الملخص:

في المدة ما بين الحربين العالميتين، شهدت أوروبا سلسلة من الصراعات والحروب، من أبرزها الحرب الأهلية الإسبانية 1936-1939م. ومثلت هذه الحرب ساحة صراع وتنافس على السلطة بين الجمهورية التي تأسست عام 1931 بعد سقوط النظام الملكي ألفونسو الثالث من جهة، وقوات الجنرال فرانسيسكو فرانكو التي سعت إلى إقامة دكتاتورية عسكرية من جهة أخرى وفي ظل التراجع وعدم الاستقرار السياسي وفشل الإصلاحات التي تعد أهم ملامح حكم الجمهورية الثانية فضلا عن ذلك تظافر عده عوامل سياسية، اجتماعية واقتصادية في قيام هذه الحرب. وهنا يبرز في هذا السياق موقف حزب العمال البريطاني ودوره حيال هذه الأحداث، الذي انقسم موقفه باتجاهين، الأول موقف الحزب الرسمي المحافظ، والثاني المواقف الشعبية داخل قواعد حزب العمال البريطاني، وهنا تبرز أهمية هذا البحث في إطار تطور موقف حزب العمال.

الكلمات المفتاحية: بريطانيا، الحرب الأهلية الإسبانية، حزب العمال، الصراعات الأوربية.

The British Labour Party's Position on European Conflicts: The Spanish Civil War (1936-1939) as a Model

Profe. Dr. Munir Abood Jdeah
University of Anbar / College of Arts

Abstract:

In the period between the two world wars, Europe witnessed a series of conflicts and wars, the most prominent of which was the Spanish Civil War (1936-1939). This war represented an arena of conflict and competition for power between the republic, which was founded in 1931

Vol 12, Issue 41, Aug 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

after the fall of the monarchy of Alfonso III, on the one hand, and the forces of General Francisco Franco, who sought to establish a military dictatorship, on the other. This was in light of the decline and political instability and the failure of reforms, which were the most important features of the Second Republic's rule. Furthermore, several political, social, and economic factors combined to trigger this war. Here, in this context, the position and role of the British Labour Party regarding these events emerges. Its position was divided into two directions: the first was the official conservative party position, and the second was the popular positions within the bases of the British Labour Party. This is where the importance of this research becomes clear. The research was divided within the framework of the development of the Labour Party's position into several sections. The first section included its position regarding the escalation of general political events until 1936 AD. The second axis dealt with the official party position regarding the outbreak of the Spanish Civil War 1936-1937. The third section dealt with the developments of the Civil War and its impact on the official and popular position of the Labour.

keywords: Britain, the Spanish Civil War, the Labour Party, European conflicts.

المقدمة:

شهدت أوروبا في ثلاثينيات القرن العشرين سلسلة من التحولات السياسية والاجتماعية العميقة، كان أبرزها اندلاع الحرب الأهلية الإسبانية عام 1936، والتي سرعان ما تحولت إلى ساحة صراع دولي غير مباشر بين التيارات الديمقراطية والفاشية. وفي بريطانيا، كان موقف حزب العمال البريطاني من هذه الحرب يعكس تعقيد المشهد السياسي الداخلي، وتناقضات السياسة الخارجية البريطانية القائمة آنذاك. فقد وجد حزب العمال نفسه في مواجهة خيارات صعبة، بين التمسك بمبادئه الاشتراكية والدفاع عن الديمقراطية، وبين الخضوع لضغوط الحكومة البريطانية المؤيدة لسياسة عدم التدخل. وبينما اتخذت الحكومة البريطانية موقفا رسميا محايدا، عبر العديد من أعضاء حزب العمال ونقاباته العمالية عن تعاطفهم الواضح مع الجمهورية الإسبانية في مواجهة القوى الفاشية بقيادة فرانسيسكو فرانكو. يهدف هذا البحث إلى تحليل موقف

حزب العمال البريطاني من الحرب الأهلية الإسبانية، والكشف عن طبيعة النقاشات الداخلية في الحزب، والقرارات التي اتخذها، والمواقف التي تبناها في سياق التوازنات السياسية البريطانية والأوروبية. كما يسلط الضوء على دور الحزب في التعبئة الشعبية، ومواقفه من سياسات الحكومة الرسمية، والضغوط التي مورست عليه داخليا وخارجيا خلال هذا الحدث المفصلي في التاريخ الأوروبي الحديث.

وقسم البحث إلى مبحثين، الأول تناول موقف حزب العمال من الصراعات حتى عام 1936، وتضمن المبحث الثاني موقف حزب العمال من الحرب الأهلية 1936–1939.

المبحث الأول: موقف حزب العمال البريطاني حيال الصراعات الدولية حتى عام 1936

لا يخفى أن حزب العمال البريطاني منذ تأسيسه عام 1900 انبثق من الحركة النقابية والأحزاب الاشتراكية بهدف إسماع صوت الطبقة العاملة. (Thorpe, 2008, p. p.13)، وتمكينها من التمثيل في البرلمان. لم يكن بعيدا عن سياسة بريطانيا الخارجية ولا سيما بعد أن حل محل حزب الأحرار فضلا عن ذلك حزب المحافظين أحد أقطاب مجلس العموم البريطاني خلال بداية القرن التاسع عشر، وقاد الحكومة لأول مرة عام 1924م. (Ramsay, 1936, pp. 170–173)، وتجدر الإشارة إلى أن اليابان غزت الصين في 18 أيلول 1931 بحجة أن خط السكك الحديدية الياباني في منشوريا قد تعرض للتخريب من قبل الصينيين. واجتاحت القوات اليابانية منشوريا، وطلبت الصين المساعدة من عصبة الأمم بموجب المادة الحادية عشرة من ميثاق العصبة، وردت العصبة بمطالبة اليابان بالجلاء من الأراضي الصينية. إذ إن اليابان قد وقعت على ميثاق العصبة وميثاق مبرايند كيلوغ Briand Kellogg الذين تضمنا التزاما في احترام السلامة الإقليمية لبقية الدول الأعضاء، وعدم استخدام الحرب كأداة للسياسة.[1]

(1) **جورج لانسبري 1859–1945**: ولد في هيلزورث Halesworth بمقاطعة سوفلك Suffolks من اسرة فقيرة عمل والده في سكك الحديد تلقى تعليمه في لندن وكان لانسبري ليبراليا ثم اشتراكيا في أوائل القرن التاسع عشر وسياسيا ومصلحا اجتماعيا قاد حزب العمال البريطاني من عام 1932 –1935وامضى جزء من حياته السياسية في حملات ضد السلطة القائمة والمصالح الخاصة وكانت قضاياه ترتكز على تعزيز العدالة

وأعطت الإدانة زخما لموقف العصبة في إدانة اليابان، إذ إن الرأي العام والحكومات الغربية كانت تميل إلى الاعتقاد بأن الصين كانت تضخم من حجم التهديد الياباني. فيما تعاطف البعض الآخر مع الصين، التي كانت في نظر كثيرين غير قادرة على الحكم أو فرض النظام في منشوريا. (Ramsay, 1936, pp. 170–173)، وأدلى حزب العمال البريطاني بموقفه في هذه المرحلة إذ جادل كثيرا بأن تدخل العصبة قد يسبب ضررا أكثر من النفع، من خلال ما أصدره الحزب في مؤتمر النقابات العمالية (TUC) Trades Union Congress وهو مركز نقابي يمثل معظم العمال المنتمين إلى النقابات في بريطانيا، وعقد هذا المؤتمر في 23 شباط 1932، وأصدر بيانا بعنوان " الوضع في الشرق الأقصى"، وقد أشار فيه إلى: "أن اليابان مسؤولة عن هذه الحالة من الحرب". وأشار في توصيات المؤتمر "بأن تنظر الدول الأعضاء في عصبة الأمم في سحب سفرائها من اليابان، مع الأمل ألا تكون هذه الخطوة ضرورية، الأمل والإيمان بأن التعبير العالمي عن الرأي بضرورة إنهاء الحرب لن يمر دون أن يؤخذ به في اليابان. وإذا ما استمرت اليابان في مسارها، فقد يصبح من الضروري أن تقترح الحكومة البريطانية على العصبة النظر في اتخاذ تدابير مالية واقتصادية". (Throne, 1972, p. 140) (Labour Party Annal Conference Report (LPACR), 1932)

وصل جورج لانسبري George Lansbury إلى زعامة حزب العمال البريطاني بعد انتخابات 1931، وتعد مرحلة جيدة في سياسة الحزب وعبر عن موقفه إزاء الأحداث إذ أشار فيه "لا حاجة لوقوع حرب فضلا عن ذلك أن القوى الأوروبية، ومعها الولايات المتحدة، ما عليها سوى أن تفصح عن نيتها في مقاطعة اليابان ما لم تتصرف الأخيرة بعقلانية" (Ibid) وقد أشار من جانب آخر ستانلي بلدوين[2] Stanley Baldwin 1867–1947، زعيم حزب المحافظين

الاجتماعية وحقوق المرأة ونزع السلاح . Field Frank Attlee's Great Contemporaies the politics of character London 2009 pp.2–10. (وهبان، 1995، صفحة 395) (يحيى، 2014، الصفحات 233–240) (Frank, 2009, pp. 2–10).

(2) **ستانلي بلدوين 1867–1947** : تلقى تعليمه في مدرسة هاوتريس وكلية الثالوث بجامعة كامبرج دخل المعترك السياسي عام 1908م في مجلس العموم كعضو في البرلمان عن الدائرة الانتخابية بلدوين، شغل منصب وزير الخزانة 1917–1921 ورئيس مجلس التجارة 1921–1922، أصبح رئيسا للوزراء وزعيما لحزب المحافظين عام 1923 وألف وزارته الثانية عام 1924. (Wrigley, 2003, p. 17)

ووزير في الحكومة البريطانية، إن اتخاذ إجراء عسكري كان أمرا بالغ الخطورة إلى درجة لا يمكن التفكير فيه، نظرا لعدم وجود دفاعات ضد الهجمات الجوية، مشيرا إلى أن "القاذفة ستخترق دائما". (House of Commons Debates(HC.deb), fifth series vol., 1932, p. 632) وبحلول هذه المرحلة، زادت المخاوف بشأن قدرة القوة الجوية على جعل الدول عرضة للهجوم، مما عزز الاعتقاد بأن الحرب يجب تجنبها مهما بلغت التكاليف. بعد مدة وجيزة من الأزمة الاقتصادية شكل حزب العمال البريطاني الوزارة بزعامة رامزي مكدونالد[3] Ramsay Macdonld أغلبية وزرائها من حزب المحافظين رفض رئيس الوزراء رامزي ماكدونالد، بعد قدر من التردد، اقتراح الولايات المتحدة الامريكية بأن تقوم الدولتان بتقديم احتجاج مشترك ضد تصرفات اليابان. وأوضحت البحرية البريطانية أن "بريطانيا لم تكن في وضع يسمح لها بخوض حرب مع اليابان"، وأن القوات المسلحة البريطانية لم تكن قوية بما يكفي لدعم أي تهديد باستخدام القوة. وقد تمثلت نتيجة ما احدثته أزمة منشوريا في تجاهل اليابان لبيانات عصبة الأمم. وقد أضعف ذلك من مكانة العصبة إلى حد ما، وبدأ يقوض الإيمان بنظام الأمن الجماعي (Collective Securety) الذي تم تطويره من خلال ميثاق عصبة الأمم وبروتوكول جنيف، واللذين صمما لمنع استخدام القوة واندلاع الحروب بين الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، تبنى حزب العمال أكثر مواقفه السلمية عبر تاريخه. (N., 1968, pp. p.75-82) في الوقت نفسه الذي كانت فيه روح التفاؤل التي سادت عشرينيات القرن العشرين تستبدل بانتشار الفاشية المتزايد في أوائل الثلاثينيات (ياغي، 1993، صفحة 188).

تجدر الإشارة هنا إلى أن حزب العمال البريطاني تبنى منذ البداية التوجهات السلمية، إذ تمثل ذلك من خلال السياسة الخارجية الرسمية لحزب العمال بعد هزيمة حزب العمال الساحقة من قبل ائتلافه في انتخابات عام 1931 إذ فاز بـ 52 مقعدا، واعتمد على نظرية الأمن الجماعي وهو مفهوم يحل محل الأحلاف العسكرية بين الدول الذي ساد حتى اندلاع الحرب

(3) **رامزي ماكدونالد 1866-1937** : سياسي بريطاني من مؤسسي حزب العمال الرئيسيين عام 1900 وأصبح رئيس نواب حزب العمال قبل عام 1914م، ويعد أول شخصية من حزب العمال البريطاني يصبح رئيسا للوزراء، وقاد حكومات الأقليات العمالية عام 1924، وتولى رئاسة حكومة للمدة 1931-1935، أهم سماتها

العالمية الثانية ولضمان الدفاع الجماعي لدولة ما من حلفائها في حالة حدوث عدوان من دولة أخرى، مع دعم بروتوكول جنيف والاعتماد النهائي على العقوبات. وكانت هذه هي السياسة التي دعمتها غالبية الحركة العمالية. فضلا عن ذلك، التزم الحزب بدعم أي اتفاقيات متعددة الأطراف نشأت عن مؤتمر نزع السلاح العالمي الذي عقد في جنيف في شباط 1932. ومع ذلك، كاد حزب العمال أن يتبنى السلمية بدلا من الأمن الجماعي لمدة وجيزة، إذ رفض قادة حزب العمال البريطاني جورج لانسبري George Lansbury، كليمنت أتلي Clement Attle[4]، ريشارد ستافورد كريبس Richard Stafford Cripps[5] النظام القائم للعلاقات الدولية وقدموا رؤاهم ولا سيما السياسة الخارجية لحزب العمال. اذ تبنى جورج لانسبري موقفا، في الوقت الذي كان لديه معتقدات مسيحية قوية فضلا عن ذلك إلى آرائه الاشتراكية والسلمية، شكلا من أشكال السلمية المطلقة، إذ عارض استخدام القوة حتى لأسباب إنسانية وفي جميع الظروف. ودعا إلى نزع السلاح من جانب واحد وتفكيك الإمبراطورية البريطانية، مجادلا بأن "شعبنا يجب أن يتخلى عن أي حق في السيطرة على أي بلد آخر، ويجب أن يتخلى عن الإمبريالية ويقف أعزل أمام العالم". ثم استطرد قائلا " أن تصبح الأمة الأقوى في العالم مسلحة تسليحا كاملا بالعدل

هيمنة حزب المحافظين عليها ولم يؤيدها سوى عدد من حزب العمال، لهذا السبب تم استبعاده من حزب العمال. ينظر: (David, 1977, p. 33)

(4) **كليمنت اتلي 1883–1967** : ولد في لندن، أكمل دراسته في كلية الحقوق في جامعة أكسفورد، تقلد عدة مناصب في عام 1909 أصبح مدير نادي هليبيري هاوس وهو نادي خيري، أنظم الى الجيش البريطاني عام 1914 وتم تكليفه برتبة نقيب في الكتيبة السادسة فوج لانكشاير، مستشار دوقية لانكستر 1030–1931، نائب زعيم حزب العمال 1932–1935، وزعيم حزب العمال 1935–1955. (David H. , 2006, pp. 21–65)

(5) **ريتشارد ستافورد كريبس1889–1952** : ولد في تشيلسي لندن من عائلة ثرية والده يعمل في المحاماة تلقى تعليمه في كلية وينشستر ودرس الكيمياء والقانون وفي عام 1913 اصبح ضمن نقابة المحامين ،انظم الى حزب العمال عام 1930 وعيم محاميا عن حكومة حزب العمال ،عام 1931 انتخب عضو في البرلمان عن دائرة بريستول ومن المؤيدين للسياسة الاجتماعية والاقتصادية الماركسية ،ومن ثلاثة وزراء سابقين لحزب العمال احتفظوا بمقعدهم الى جانب جورج لانسبري، عام 1932 ساهم في تأسيس الرابطة الاشتراكية تتألف من مثقفين ومعلمين من حزب العمال، عام 1942 تنحى ريتشارد عن منصب زعيم مجلس العموم الذي تولاه في نفس السنة وعين وزير لإنتاج الطائرات وهو منصب خارج مجلس الوزراء. (Colin, 1957, pp. 22–48) (Clark, 2002, pp. 13–17)

والمحبة... الاشتراكية، وأن الدين، هو الطريق الوحيد الذي سيقود إلى الخلاص" (Archive, Letter from Lansbury to James Middleton, 8 September 1934 in Manchester Museum of Labour History, 8 September 1934, p. 122). أما موقف الشخصية العمالية الثانية ريشارد كريبس، إذ كان لديه قناعة بقوة تأثير الرأي العام، فقد أشار إلى " أن ما يحتاجونه هو حملة شعبية من أجل السلام ونزع السلاح؛ لأنه لا يمكن لأي دولة أن تقف في جه الرأي العام العالمي يدعو للسلام"(Lansbury, 1 January 1934.) . أما الشخصية العمالية الثالثة كليمنت أتلي فقد تبنى موقفا يمكن وصفه بـ السلمية الوطنية رافضا الدفاع الوطني لصالح وجود قوة عسكرية أو شرطة دولية (Deb، 8 March 1934) وقد ناقش أتلي هذا في مجلس العموم، وأشار إلى أنه "لا وجود لدفاع فعال ضد الهجوم الجوي"، وبالتالي، في ظل هذه الظروف، فإن التوجه السلمي هو الحل الواقعي وذهب أتلي أبعد من ذلك حين صرح بأن حزب العمال البريطاني "لا يؤمن بالتسلح الوطني، ويمكننا فقط الموافقة على التسلح إذا كان جزءا من نظام امن مشترك يستخدم نيابة عن عصبة الأمم في الحفاظ على سلام العالم" (Deb، 8 March 1934)، إلا أن الأحداث الأخيرة كانت قد أظهرت غياب نظام أمن مشترك، وأن عصبة الأمم قد فشلت.وقادته نظرته المتشائمة إلى استنتاج مفاده ضرورة استبدال عصبة الأمم بمنظمة جديدة، مثل كومنولث العالمية، وهنا يمكن توفير الأمن الجماعي عبر قوة عسكرية دولية .(Clark, 2002, p. 17) أما ريتشارد ستافورد كريبس، فقد اتجه بسرعة نحو اليسار بعد انهيار حكومة 1931 آنفة الذكر، وتبنى شكلا من السلمية الطبقية وقد أوضح ذلك "ضرورة مقاومة الحرب بجميع أشكالها، إلا إذا كانت حربا طبقية." وعارض في هذا الشأن قضية انضمام الطبقة العاملة إلى القوات المسلحة، مشيرا إلى أن الشكل المقبول الوحيد للجيش هو "جيش المواطنين". وقد قيم بعض طروحات ريتشارد كريبس أن هناك " إخفاقا لا يمكن إصلاحه في تصريحاته"، وفي نفس السياق انتقد السياسي والاقتصادي البارز في حزب العمال هيو دالتون Hugh Dalton شخصية كريبس السياسية، كونه لا يمتلك بعض المؤهلات مثل "عدم كفاءته الخطابية " إذ جعلت من حزب المحافظين "أعظم رصيد انتخابي لديهم" (Pimlott B. , 1986, p. 180)بالنسبة لكريبس. وكانت الحرب نتيجة للقومية الاقتصادية الناتجة عن الرأسمالية المتقدمة. وكان هذا بمثابة عودة إلى وجهة النظر اليسارية للإمبريالية،

التي اعتنقها قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى. وقد وجه انتقادات لاذعة لعصبة الأمم، زاعما أنها أصبحت "مجرد أداة بيد القوى الإمبريالية المتخمة"، وهاجم استخدام العقوبات من قبل العصبة إذ تعد وسيلة لردع العدوان، واصفا العصبة بـ "اتحاد الدولي للصوص" (L.P.A.C.R, 1935, pp. 7-10) وعلى الرغم من استمرار دعم حزب العمال لعصبة الأمم في سياسة نزع السلاح متعدد الأطراف من عقد أعمال مؤتمر نزع السلاح، ويكون سياسة رسمية لحزب العمال، فإن موقفه السلمي تم التأكيد عليه بقوة في المؤتمر السنوي لحزب العمال الذي عقد عام 1933. وقد تم تمرير قرار دعا إلى "نزع السلاح الكامل لجميع الأمم في العالم" وإنشاء "قوة شرطة دولية". كما تم تمرير قرار آخر بالإجماع، يطلب من الحزب "أن يتعهد بعدم المشاركة في الحرب وأن يتشاور مع الاتحاد النقابي والحركة التعاونية". (L.P.A.C.R, 1935, pp. 7-10)

قامت الحركات التعاونية والعمالية في مناقشة ما هي الخطوات التي ينبغي اتخاذها، بما في ذلك الإضراب العام، لتنظيم معارضة الحركة العمالية المنظمة في حال وقوع حرب أو التهديد بها، وكذلك حث الهيئات النقابية الوطنية المشتركة على السعي لتأمين عمل دولي من قبل العمال في البلدان الأخرى (L.P.A.C.R, 1935, p. 10).

لقد أثار هذا فعليا مسألة الإضراب العام في حال اندلاع حرب، وهي سياسة سبق أن تم رفضها مناسبات سابقة. تحدث آرثر هندرسون[6] Arthur Henderson العضو البارز في حزب العمال مؤيدا للقرار، قائلا "إنه عهد جاد ومقدس، نلزم أنفسنا من خلاله بأعمال السلام"، ورحب بهذه الروح الجديدة، والاستعداد للمجازفة والتضحية بكل شيء من أجل قضية السلام" (L.P.A.C.R, 1935, pp. 7-10) من جانب آخر كانت الشخصية الاقتصادية الأبرز هيو دالتون غير مرتاح لهذا القرار، مشيرا إلى "أن المؤتمر لم يكن في مزاج يسمح برفض القرار أو سحبه (Dalton H. , 1957, pp. 45-49) وهكذا، ومع بعض "التحفظ المنطقي أكثر من كونه شجاعة" (Ben Pimlott, 1986, p. 228) إذ تم قبوله نيابة عن اللجنة التنفيذية الوطنية، قائلا، بطريقة ملتبسة: "إن القرار لا يأخذنا بعيدا بما فيه الكفاية، اذ إنه لا يتضمن

(6) **آرثر هندرسون 1863-1935** : ولد في إسكتلندا وهو سياسي ينتمي إلى حزب العمال، ويعد أول وزير ينتمي إلى حزب العمال، تقلد عدة مناصب زعيم حزب 1908-1910، وزير الشؤون الداخلية 1924، وزير للخارجية 1931-1932. (Hopkins, 1979, p. 221)

العقوبات الاقتصادية والمالية أيضا (Pimlott B. , 1986, p. 180) ولا يخفى، أن الصورة العامة لسياسة حزب العمال الخارجية في هذه المرحلة غير محددة بشكل واضح. فقد بقيت السياسة الرسمية ضمن إطار عصبة الأمم وأي اتفاقات ناتجة عن مؤتمر نزع السلاح. ومع ذلك، فإن بعض أقسام الحزب كانت ملتزمة بسياسة الإضراب العام في حال اندلاع الحرب؛ فيما دعا آخرون إلى نزع السلاح الكامل وإنشاء قوة عسكرية دولية؛ أما لانسبري، زعيم الحزب، فقد كان يدعو إلى نزع السلاح الوطني والدولي والسلمية. وكانت أبرز الخلافات في ميدان السياسة الخارجية، إذ احتوى حزب العمال البرلماني Parliamentary Labor Party(PLP) على بعض الشخصيات من أشد المؤيدين للسلمية، إلى جانب بقية الحركة العمالية. وقد تناول مجلس العمل الوطني هذا الجدل من خلال مذكرة عنوانها "الحرب والسلام" والتي شارك في إعدادها حزب العمال البرلماني، واللجنة التنفيذية الوطنية للحزب، والمجلس العام لمؤتمر نقابات العمال ((TUC) Trades Union Congress إذ رفضت هذه الوثيقة استخدام الإضراب العام، لكون "غياب حركة نقابية مستقلة في دول مثل ألمانيا وإيطاليا والنمسا، وغيرها، مما يجعل من الدعوة إلى إضراب عام ضد حكوماتها أمرا مستحيلا" (L.P.A.C.R, 1935, pp. 7–10). وقد قبلت الوثيقة بمفهوم "السلمية الوطنية" (بمعنى عدم خوض حروب بين الأمم)، وأكدت أن "الولاء للمجتمع الدولي في قضايا السلام يتجاوز أي ولاء قومي، حتى ولو كان تجاه الحكومة الوطنية في وقت الحرب. نحن مواطنون عالميون بسبب انتمائنا إلى مجتمع دولي" (L.P.A.C.R, 1935, pp. 7–10) (F.S.W, 1975, p. 108).

وقد شددت الوثيقة على أن المطالب العليا للمواطنة العالمية تتمثل في التحكيم، "وواجب حكومتنا في تسوية جميع نزاعاتها بالوسائل السلمية وتجنب استخدام القوة" واستخدام العقوبات كعمل جماعي ضد المعتدي وتمت الموافقة على هذا الوثيقة من قبل مؤتمر عام 1934 بأغلبية 1,519,000 صوت مقابل 673,000 . (L.P.A.C.R, 1935, p. 10).

ظهر البيان الرئيسي التالي بشأن السياسة الخارجية في بيان حزب العمال لانتخابات العامة عام 1935. وقد أعاد هذا البيان التأكيد على أن حزب العمال يسعى إلى "التعاون الكامل مع عصبة الأمم والتمسك بقوة بنظام السلام الجماعي" وقد نص على أن حزب العمال "سيحافظ

على قوات الدفاع الضرورية والمتسقة مع عضويتنا في العصبة" ولكنه كذلك استرضى دعاه السلام داخل الحزب بقوله: " سيقترح حزب العمال على الدول الأخرى الإلغاء الكامل لجميع القوات الجوية الوطنية والسيطرة الدولية الفعالة على الطيران المدني، وإنشاء قوة جوية دولية تحت سيطرة دولية، والاتفاق الدولي على نطاق واسع في الشؤون البحرية والعسكرية، وإلغاء صناعة وبيع الأسلحة الخاصة، ومنع الاتجار بها". كانت هذه السياسات بعينها هي التي طرحت في مؤتمر نزع السلاح العالمي، لكنها لم تقر .(F.S.W, 1975, p. 113).

وعندما جرت انتخابات عام 1935، كان المؤتمر قد انهار، دون التوصل إلى أي اتفاقيات رئيسية. في حين أن تجربة عقد مؤتمر 1924 قد أنتجت تقييما أكثر واقعية للسياسة الخارجية داخل الحزب، فإن الاعتقاد بإمكانية نجاح السياسات الخارجية لم يكن قد اختفى كليا. وبحلول منتصف الثلاثينيات، حلت محل هذا الاعتقاد فكرة أن حكومة عمالية مستقبلية يمكنها تلقائيا تنفيذ نزع السلاح والسلام العالمي، رغم الأدلة التي تثبت العكس. في الواقع، كان هناك شعور بأن حكومة حزب العمال الصغرى الثانية قد منحت بريطانيا "القيادة الأخلاقية للعالم" وكان على حزب العمال فقط أن ينتظر حتى يعود إلى الحكم ليطبق سياسات نزع السلاح الخاصة به. لم يكن حزب العمال وحده في دعم سياسات نزع السلاح، بل دعم الأمن الجماعي من خلال عصبة الأمم، وكان يأمل في تحقيق السلام العالمي. ولم يكن الشعور بالسلامية محصورا في اليسار البريطاني، فقد كانت ذاكرة رعب الحرب العالمية الأولى لا تزال قوية بما يكفي لإقناع الكثيرين بضرورة تجنب الحرب مهما كلف الأمر. (L.P.A.C.R, 1935, p. 7)

ازداد بشكل واضح تأثير "جمعية السلام"، وكانت اجتماعاتها تحظى بحضور جيد. ولا يزال هناك إيمان قوي بشكل مفاجئ بعصبة الأمم بين عامة الناس، على الرغم من فشل العصبة في التعامل مع اليابان. وقد نظم "تصويت السلام"، وهو نوع من الاستفتاء حول دعم عصبة الأمم، في صيف عام 1935 من قبل أعضاء اتحاد عصبة الأمم، وشارك فيه ما يقرب من 11,500,000 شخص. وكانت الأغلبية الساحقة تؤيد سياسة عصبة الأمم القائمة على نزع السلاح عبر اتفاق دولي، وإلغاء تصنيع الأسلحة الخاصة وبيعها، ودعم العقوبات الاقتصادية، وأخيرا، كملاذ أخير، الإجراءات العسكرية التي تتخذها العصبة ضد المعتدي. (Ramsay, 1936, p. 170).

إن انهيار مؤتمر نزع السلاح العالمي من جهة والإفصاح التدريجي من قبل الحكومة البريطانية عن أن هتلر، الذي أصبح مستشارا لألمانيا في عام 1933 من جهة أخرى كفيل أن يعيد إلى الأذهان تسليح ألمانيا وآثاره الخطرة على العالم، وقد وفر خلفية مقلقة لانجذاب حزب العمال نحو النزعة السلمية. فقد صوت الحزب ضد تقديرات الدفاع لعام 1935، ولكن، استباقا لخطط توسعة سلاح الجو التي كان اقترحها ستانلي بالدوين نظرا للتهديد الذي شكله هتلر وإعادة تسليح ألمانيا، قررت اللجنة التنفيذية الوطنية لحزب العمال (NEC) والمجلس العام لمؤتمر نقابات العمال (TUC) الاجتماع مناقشة قضية سياسة الدفاع البريطانية في 22 آذار 1935. وكان مؤتمر النقابات قد عقد اجتماعا قبل هذا اللقاء لتحديد موقفه. وقد حدد زعيمه، والتر سيتراين Walter Citrnin، المواقف السلمية التي كان يتبناها حزب العمال. وقد أعرب عن قلقه ليس فقط من "الارتباك الفكري" السائد حول سياسة الحزب الخارجية، بل أيضا من رفض بعض قطاعات الحركة العمالية لقبول ذلك. وقد شكا من أن "لانسبري مسالم تماما بدوافع مسيحية بحتة واعتقد أن هذا البلد يجب أن يكون دون أي نوع من أنواع الدفاع" لكن هذا بالتأكيد ليس سياستنا" وأضاف أن هناك آخرين، مثل آرثرهندرسون، الذين يؤمنون بنظام السلام الجماعي، واقترحوا وضع القوات تحت تصرف عصبة الأمم. لكن "مثل هذا التفكير لا يمت بصلة إلى الواقع" وتساءل: "هل اعتقد أحد أن نظام السلام الجماعي سيتعين تفعيله في الأشهر المقبلة؟" وقال سيتراين إن هيو دالتون أخبره قبل يوم فقط أن الطائرات الألمانية يمكن أن تصل إلى براغ خلال اثنتي عشرة دقيقة، بينما قام النقابيون الألمان سرا بإرسال معلومات عن سلاح الجو الألماني، ومصانع الذخائر، والمطارات العسكرية السرية. وأشار أيضا إلى أنه "في كل دولة باستثناء فرنسا، حيث يوجد انقسام في الرأي، فإن الاشتراكيين قد دعموا حكوماتهم بطريقة أو بأخرى في تعزيز دفاعاتهم. (COUNCIL، 21 May 1934، صفحة p57).

تردد آرنست بيفين Ernest Bevin، زعيم نقابة عمال النقل والعمال العامة الضخمة، في اتخاذ موقف مباشر، مقترحا أن على مؤتمر النقابات أن يتحدث إلى رئيس الوزراء نظرا لأن لديه "دورا كبيرا للعبه"، لكنه قال: "نحن لا نعرف ما الذي يجري". وقد أعيد عقد الاجتماع في اليوم التالي، وسط توتر متصاعد، قبل ساعات فقط من الاجتماع المشترك الذي كان مقررا عقده، وبعد خطاب هتلر في الرايخ الذي عرض فيه سياسة ألمانيا الخارجية. وقد أعلن أن ألمانيا

لن تعود إلى عصبة الأمم إلا إذا تم منحها المساواة في المكانة مع القوى العظمى الأخرى، وأنها، في حين قد توافق على مواثيق عدم الاعتداء والحد من التسلح، فإنها لن تفعل ذلك إلا بعد أن تكتسب نفوذا مع كل من هذه الدول، وحتى ذلك الحين ستواصل توسيع قوتها ا البرية والجوية. وكان إرنست بيفين أكثر صراحة من اليوم السابق. (Kesing, 1937, p. 1658)ومن جانب آخر إن ألمانيا أصبحت حسب اعتقاد الحزب "لا تصغي إلى النقاش العقلاني، وأن التعامل مع هتلر كان كالتعامل مع الشيوعيين: "هل جربت يوما أن تتوصل إلى تسوية داخل حركتك مع أي من أتباع الفلسفة الشيوعية؟ – فكلما تعاملت مع نمط العقلية التي تتبع الديكتاتورية، لا يمكنك أبدا الوصول إلى حل وسط أو تسوية أو ثقة. والحق أنه لا يوجد فرق فعلي بين الروس، أو الفاشيين، أو الشيوعيين" (TUC، 12 May 1935.). جادل أحد المندوبين بأنه يجب الاستماع إلى هتلر، لكنه كان من الأقلية. في حين رأى آخرون أن "هتلر يعني الحرب"، وأن "هتلر يماطل فقط... لكن كلما أظهرنا الضعف، زاد خطر الحرب" وأشار آخر إلى مصير أصدقائهم من الديمقراطيين الاجتماعيين الألمان الذين سجنوا وعذبوا، وأحيانا قتلوا، وقال: "السلمية في مواجهة ذلك جبن مطلق" كما ألقى باللوم جزئيا على حزب العمال في الموقف الراهن، بحجة أنه كان في الحكومة منذ عامين فقط. ومع ذلك، شعر آخرون أنهم يخدعون للتصويت لصالح تقديرات الدفاع، وأن ذلك سيؤدي إلى عقد مؤتمر نزع سلاح زائف" (TUC، 12 May 1935.) اختتم الاجتماع دون اتخاذ قرار واضح، لكن العملية المتأنية التي مر بها المجلس العام لمؤتمر النقابات (TUC) تخبرنا بالكثير عن حالة القيادة النقابية، وكيف أثرت على موقف حزب العمال من إعادة التسلح. كان بيفين وسيتراين قد أجريا مناقشات مع هيو دالتون، واتفق الثلاثة على أن سياسة حزب العمال الخارجية، المتأرجحة بين أشكال متعددة من السلامية ودعم عصبة الأمم، لم تعد قابلة للاستمرار في ظل إعادة تسليح ألمانيا والتهديد الذي مثله هتلر. لقد شكل هذا التوليف غير المتوقع – بيفين الصاخب وسيتراين الزاهد – تعاونا مع دالتون، رغم كره كل منهم للآخر بشدة، وكان لكليلهما وقت ضئيل لحزب العمال المثقف الذي يمثله دالتون. لكنهم معا شكلوا تحالفا أدى إلى تحول جذري في موقف الحزب من الدفاع (Citrine, 1967, p. 13) وقد حثوا معا الكتلة البرلمانية لحزب العمال (PLP) على التوقف عن التصويت ضد تقديرات الدفاع. اتهم دالتون أتلي بالرغبة في "العيش على حساب الجيش الأحمر"، بينما جادل أتلي بأنه

لا جدوى من محاولة مجاراة إعادة تسليح ألمانيا، لأن "المساواة والتكافؤ، في ظل ظروف الفوضى الدولية الراهنة، ليست سوى أسماء جديدة لسباق التسلح القديم وتوازن القوى التقليدي" (L.P.A.C.R, 1935, p. 10) وفي النهاية، قررت الكتلة البرلمانية التصويت ضد تقديرات الدفاع وإعادة التسلح، مع استمرار جناح اليسار في التردد بشأن تسليح حكومة تعارضها. لكن الأساس كان قد تم تمهيده لتحول في الموقف السياسي، ولتقويض مكانة لانسبري كزعيم للحزب .(L.P.A.C.R, 1935, p. 5)

إن استعدادات الغزو الإيطالي على نطاق واسع لإثيوبيا في 3 كانون الأول 1935، وضمها القسري لاحقا إلى الإمبراطورية الإيطالية في شرق أفريقيا عام 1936، (Butler) قد عزز من حدة التوتر بين الآراء المتضاربة بشأن السياسة الخارجية. فقد أصبح حزب العمال منقسما الآن بين أولئك الذين يؤمنون بدعم قوي لعصبة الأمم وتطبيق العقوبات الاقتصادية ردا على الهجوم الإيطالي؛ وبين السلميين، بقيادة جورج لانسبري، الذين عارضوا العقوبات الاقتصادية من حيث المبدأ؛ وأولئك الذين ينتمون إلى أقصى اليسار، مثل كريبس، والذين رأوا أن عصبة الأمم وعقوباتها ليست سوى خدعة، تدار لخدمة مصالح الرأسمالية والإمبريالية وقبيل مؤتمر الحزب السنوي عام 1935، أصبح واضحا أن حزب العمال كان يواجه لحظة فاصلة — ليس فقط بشأن الاتجاه المستقبلي لسياسته الخارجية والدفاعية، بل أيضا على مستوى قيادته. كما وصفها بن بيملوث، فإن "مؤتمر عام 1935 تمحور حول استشهاد جورج لانسبري الرمزي" (Butler) وكان جوهر الصراع هي المسودة التي أعدتها اللجنة التنفيذية الوطنية (NEC) لتقديمها إلى المؤتمر، والتي دعت إلى دعم العقوبات التي تفرضها عصبة الأمم إذا ما قامت إيطاليا، كما بدا مرجحا، بغزو أبيسينيا. غير أن القضية لم تكن مجرد رفض للانسبري كشخص، بل لوجهة نظره في الاشتراكية الدولية القائمة على السلمية، وموقفه من السياسة الخارجية لبريطانيا ودورها في العالم. وبحلول هذا الوقت، كان معظم جناح اليسار العمالي قد توصل إلى قناعة بأن استخدام القوة لا يمكن استبعاده في مواجهة المعتدين الفاشيين، وأن نزع السلاح الكامل سيجعل بريطانيا مكشوفة ومعرضة للهجوم. ومع ذلك، ظل هناك قدر كبير من عدم الثقة تجاه الحكومة الوطنية، إذ كان هناك قلق من أن تعيد التسلح لأغراض عدوانية. وأن معظم اليساريين في حركة العمال لم يشاركوا لانسبري قناعاته السلمية، لكنهم كانوا مدفوعين بشك

عميق في الحكومة"، وكانوا مترددين للغاية في الموافقة على سياسة إعادة التسلح التي شعروا بأنها لن تستخدم لدعم عصبة الأمم، بل لتحقيق أهداف دونها أو حتى خيانتها. (Pimlott, 1986, p. 229)

تصاعد التوتر أكثر عند استقالة ستانفورد كريبس من اللجنة التنفيذية عشية المؤتمر بسبب اعتراضاته على القرار. وبدافع من هيو دالتون في الأول كانون الأول، دعا القرار عصبة الأمم إلى استخدام جميع الوسائل الضرورية التي يوفرها الميثاق لمنع الهجوم الظالم والافتراسي لإيطاليا على أراضي أحد الأعضاء. وقد عارض كريبس القرار، وبعد نقاش طويل، عرض لانسبري أخيرا موقفه من السياسة الخارجية، موضحا كيف يختلف عن سياسة حزب العمال الرسمية. تحدث عن إعادة التسلح واستخدام القوة حتى من قبل عصبة الأمم، قائلا: "أنا شخصيا لا أستطيع أن أرى الفرق ما بين القتل الجماعي المنظم من قبل عصبة الأمم، أو القتل الجماعي المنظم بين الدول الفردية" وبينما أقر لانسبري بأن "من الصعب علي أن أقف هنا اليوم وأتراجع علنا عن مبدأ أساسي كبير من السياسات" صرح قائلا: "أنا أؤمن بأن القوة لم تكن ولن تكون أبدا وسيلة لتحقيق السلام الدائم وحسن النية الدائمة في العالم". ثم أردف أنه لو أتيحت له الفرصة، لذهب إلى جنيف وأبلغهم أن بريطانيا قد انتهت من الإمبريالية، وأننا "سوف نعلن استعدادنا لنزع سلاحنا من جانب واحد". وأعلن أن الله أراد لنا أن نعيش بسلام وهدوء مع بعضنا البعض. وإذا لم يسمح لنا بعض الناس بذلك، فأنا مستعد أن أقف كما فعل المسيحيون الأوائل، وأقول: "هذه عقيدتنا، هذا هو موقفنا، وإذا لزم الأمر، فهنا سنموت "وقد قوبلت كلماته بتعاطف من كثيرين، وتلقى تصفيقا في بداية خطابه، ودعمه البعض؛ حتى إن هناك من أوصى أن يقدم الإثيوبيون حسن الضيافة للغزاة ويثقوا في الحكم الأخلاقي والضغط الأخلاقي للعالم بأسره. (Cole, 2020, p. 306).

ومع ذلك، فقد عارضت أغلبية الشخصيات القيادية في الحركة العمالية موقف لانسبري، ودافع اتلي عن استخدام العقوبات "من أجل ضمان سيادة القانون"، بينما فند ارنست بيفين Ernest Bevin،النقابي والسياسي في حزب العمال وشارك في تأسيس نقابة النقل، الحجج الأخلاقية للانسبري، قائلا :"نه يضع الهيئة التنفيذية والحركة في موقف خاطئ تماما، حيث تنقل ضميرك من هيئة إلى أخرى، ويطلب منك أن يملى عليك ما ينبغي أن تفعله (L.P.A.C.R,

(1935, p. 7) وأشار بيفين إلى أن حزب العمال ومؤتمر اتحاد النقابات العمالية قد أيدا بالفعل مبادئ العقوبات الواردة في الوثيقة من أجل الاشتراكية والسلام، والتي تم دعمها في مؤتمر عام 1934. لم يقترح لا لانسبري ولا أي شخص آخر إدخال نزع السلاح الأحادي في وثيقة السياسات، وبالنسبة إلى ارنست بيفين فإن حديث لانسبري الآن ضد تلك السياسة كان خيانة. وكانت النقابات العمالية قد خذلها بعض أعضاء حزب العمال، وذكر بيفين المؤتمر بأن "أسلافنا هم من أسسوا هذا الحزب. لم يكن كير هاردي من أنشأه، بل نشأ من رحم مؤتمر نقابات العمال". ثم واصل بيفين قائلا إن النقابيين كانوا مخلصين، لكن أعضاء الحزب مثل ستافورد كريبس ولانسبري طعنوا الحركة العمالية في الظهر من خلال الشكوى إلى الصحافة والاستقالة بسبب سياسات كانوا هم أنفسهم قد شاركوا في تطويرها. واختتم ارنست بيفين حديثه قائلا "إن الذين لا يستطيعون تأييد دعم الحزب لعصبة الأمم، "عليهم أن يسلكوا طريقهم الخاص" (L.P.A.C.R, 1935, p. 8). جعل هذا موقف لانسبري غير قابل للاستمرار، فاستقال من زعامة الحزب. وفي وقت لاحق، صرح اتلي قائلا: "لقد كان ذلك مؤلما لنا جميعا، لأننا كنا نكن له إعجابا كبيرا ومودة عظيمة، لكنه كان محقا في اعتقاده أن موقفه قد أصبح غير ممكن" (Attle, 1956, p. 113)

لقد أدت الخلافات في وجهات النظر إلى استقالة زعيم حزب العمال. وكانت هذه هي المرة الثانية التي يستقيل فيها زعيم بسبب خلاف سياسي مع حزب العمال؛ إذ كانت الأولى هي استقالة رامزي ماكدونالد عام 1914 بسبب دعم الكتلة البرلمانية العمالية (PLP) للحرب. وكان من اللافت أن الزعيمين استقالا على خلفية قضايا تتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية. جاءت استقالة لانسبري قبل شهر فقط من الانتخابات العامة التي أجريت في 14 تشرين الثاني 1935. وتولى نائب الزعيم كليمنت اتلي منصب الزعيم المؤقت خلال الانتخابات، والتي أفرزت انتخاب 154 نائبا من حزب العمال. وقد عد هذه النتيجة جيدة جدا مقارنة بالنتيجة الهزيلة في انتخابات عام 1931، والتي حصل فيها الحزب على 52 مقعدا فقط، رغم أن التوقعات كانت تشير إلى أن الحزب سيحقق نتائج أفضل. بعد ذلك، أجريت انتخابات لاختيار الزعيم الجديد بين اتلي، هربرت ستانلي وموريسونHerbert Stanley Morrison، وآرثر غرينوود Arthur Greenwood. في الجولة الأولى من التصويت، حصل اتلي على 58 صوتا، مقابل 44

ستانلي موريسون، و33 لغرينوود. وفي الجولة الثانية، تحول معظم مؤيدي غرينوود إلى اتلي، الذي فاز بالزعامة. وأكد أتوولي للكتلة البرلمانية العمالية أنه تولى المنصب لجلسة واحدة فقط، وإذا أرادوا منه التنحي بعد ذلك، فسيفعل. كان أتلي زعيما غير متوقع، وصف بأنه "هادئ، متواضع، وله مظهر مدير بنك في الضواحي. " (Davies, 1996, p. 200) وكان من أوائل قراراته تشكيل لجنة دفاع لمناقشة قضايا الأمن والدفاع، كما تحدث مؤيدا لإنشاء وزارة للدفاع، إذ كان "مصمما على اتخاذ خطوات لتحسين فهم قضايا الدفاع داخل الحزب فقد شغل اتلي، منصب وكيل وزارة الدولة للحرب في حكومة حزب العمال 1929–1931، سعى لاكتساب أكبر قدر ممكن من المعرفة حول قضايا الدفاع، لأنه أدرك أن "مهما تحقق في مجال نزع السلاح، فإن الحاجة إلى وجود جيش سيظل قائمة لغرض حفظ النظام في أقاليم الكومنولث والإمبراطورية البريطانية الواسعة". وكتب أتوولي: "لطالما بدا لي أن بعض أصدقائي المسالمين، في إصرارهم على شيطنة الحروب، كانوا يعتقدون أن الجيش غير الفعال أقل شرا من الجيش الفعال، **وقد عين** اتلي هيو دالتون ناطقا باسم المعارضة في الشؤون الخارجية، وهو المنصب الذي استخدمه دالتون ليس فقط لانتقاد موقف الحكومة من الحياد في قضية الحبشة، والمطالبة بسياسات أكثر صرامة، بل كذلك لدفع حزب العمال نحو الابتعاد عن السلمية كسياسة عامة. (Attle, 1956, p. 113)

في أوائل عام 1936، نشب نزاع آخر مع دخول القوات الألمانية إلى منطقة الراين، التي سبق أن جردت من الاسلحة بموجب معاهدة فرساي عام 1919 (ياغي، 1993، صفحة 188) (وهبان، 1995، صفحة 395). اذ عد النزعة العسكرية والتسلح الألماني قد اشارت له اللجنة التنفيذية وعد هذا تحديا لحزب العمال، إذ أنه رغم إدانته للنازية، إلا أنه ألقى مرارا باللوم على معاهدة الوطنية (NEC) في تقريرها لعامي 1934–1935 أن "عودة نظام هتلر النازي إلى سياسات القوة والفوضى الدولية" جعلت "حكم التاريخ هو أن الحكومة الوطنية البريطانية تتحمل قدرا غير ضئيل من المسؤولية من التهديد النازي القائم، إلى الحد الذي نتج فيه عن عوامل خارجية (L.P.A.C.R, 1935, p. 9). ولا يخفى حتى القسم الاخر من الذين لم يتبنوا السلمية، امثال هيو دالتون، اذ أيدوا سياسة الحكومة في المطالبة بإدانة رسمية من عصبة الأمم، بدلا من أي شكل آخر من أشكال العمل الفوري. وقد شعر بأن المقاومة العسكرية لم تكن خيارا

ممكنا، نظرا لكون "الرأي العام في هذا البلد لن يدعم" مثل هذا الإجراء، وبالتأكيد حزب العمال اذ لم يكن دعمه في اتخاذ عقوبات عسكرية أو حتى اقتصادية ضد ألمانيا في ذلك الوقت بغرض إخراج القوات الألمانية من منطقة الراين (Deb، 8 March 1934) وهنا اعترف دالتون أنه كان غير صائب في هذا الأمر، وأن إعادة احتلال هتلر لمنطقة الراين، رغم نصيحة حتى قادته العسكريين، كانت "أعظم مخاطرة في حياته." واشار أن "سباق التسلح الذي يخوضه هتلر يتسارع. وقلة من أعضاء حزب العمال يعرفون شيئا عنه أو يهتمون به". ثم قام بمحاولة لدفع حزب العمال البرلماني للتخلي عن ممارسته السنوية في معارضة تقديرات الدفاع، لكنه خسر التصويت بفارق 57 صوتا مقابل 39، لصالح الاستمرار في هذه السياسة (Dalton، 1986، صفحة 114) أما مجلس الوطني للعمل، فقد أبدى رد فعل أقوى بكثير تجاه غزو الراين مما فعلته اللجنة التنفيذية الوطنية لحزب العمال. فقد أدان ذلك بوصفه انتهاكا لمعاهدة لوكارنو عام 1925 التي كانت ألمانيا قد وقعتها، ورأى فيه دليلا واضحا على عزم ألمانيا النازية على التنصل من التزاماتها وأخذ ما تريده بالقوة (L.P.A.C.R, 1935, p. 10).

ومع ذلك، دعا المجلس أيضا إلى أن "يبذل جهد صادق لاكتشاف أساس للتفاوض مع هتلر. " وفي مؤتمر اتحاد نقابات العمال عام 1936، وأبدى بيفين رأيه في أن الوقت قد حان لإعادة النظر في التزام الحركة العمالية بنظام الأمن الجماعي الخاص بعصبة الأمم. وقد جادل بأن قضية الأمن الجماعي في خطر أن تتحول إلى مجرد شعار لا أكثر وأنه لن تواجه التهديد الفاشي من خلال قرارات جماعية. ولن تواجه بالسلمية المطلقة فقط وإن كان هذا يعني على حد قوله "اقتلاع بعض من مثلنا العليا العزيزة ومواجهة القضية بإنصاف في ضوء التطورات" فإن ذلك كان ضروريا في نظره.

يظهر لنا جليا أن حجة آرنست بيفين قد قبلت دون اعتراض لما فيها من منطق عملي ميز مناقشات الشؤون الخارجية داخل مؤتمر اتحاد نقابات العمال (TUC) عن مناظرات مؤتمرات حزب العمال طوال ثلاثينيات القرن العشرين (Bulluck, 1960, p. 580). وربما يكون هذا التوصيف غير منصف بعض الشيء. إذ إن النقابات العمالية واتحاد النقابات كان لهما دور غير ضئيل في مناقشات مؤتمرات حزب العمال ذاتها. واستمر الارتباك داخل حزب

العمال بشأن السياسة الخارجية ونزع السلاح. فعشية مؤتمر الحزب السنوي لعام 1936، وقد عارض ستافورد كريبس الذين نادوا بدعم مشروط لإعادة التسلح. وفي إحدى خطاباته في مدينة ليدز، طالب بإيقاف تجنيد للقوات المسلحة، قائلا إن هذا الأمر لا يعني بالضرورة أن بريطانيا ستهزم على يد ألمانيا، مضيفا" :الفاشية البريطانية ستكون أقل وحشية من نظيرتها الألمانية، لكن الوضع العالمي لن يكون أفضل (Bulluck, 1960, p. 580) وإن دفعت بريطانيا إلى الحرب، فقد أعرب عن أمله في أن يتمرد العمال، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى سقوط الحكومة الرأسمالية في المؤتمر نفسه، قدمت اللجنة التنفيذية الوطنية للحزب قرارا يتماشى أكثر مع موقف المجلس الوطني الأقوى، وأكدت فيه أن "قوة الدول المخلصة لعصبة الأمم، والمتجسدة في استعدادها لمواجهة المعتدين المحتملين، كانت أكبر ضمان للسلام"، لكنها خلصت في النهاية إلى أن "وبالنظر إلى السجل المؤسف للحكومة، فإن حزب العمال يرفض تحمل مسؤولية سياسة تقوم على المنافسة العسكرية البحتة (Burgess، 1999، صفحة 102) وهنا تقدم هيو دالتون بهذا القرار على مضض، مما يشير إلى أن نفوذ النقابات العمالية كان يدفع المجلس الوطني لاتخاذ موقف أكثر عسكرة مما كانت اللجنة التنفيذية مستعدة له، رغم أن أحدا لم يكن متأكدا فعليا مما إذا كان القرار أعلاه يعني أن حزب العمال سيصوت ضد ميزانيات الدفاع الحكومية أم لا. أعرب بيفين عن استيائه من الوضع، مشيرا إلى خطاب موريسون المدافع عن القرار بوصفه "واحدا من أسوأ العروض المتذبذبة التي رأيتها في هذا المؤتمر." أما عن موقف كريبس، فقد كان بيفين لاذعا، إذ قال" :أقول هذا للسير ستافورد كريبس: إذا طلب مني مواجهة مسألة تسليح هذا البلد، فأنا مستعد لمواجهتها وما هي أول مؤسسة تقضي عليها الفاشية عند انتصارها؟ إنها الحركة النقابية العمالية، كان موقف بيفين واضحا لا لبس فيه في دعمه لإعادة التسلح، وقال إنه حان الوقت "لنقول الحقيقة لشعبنا" عن الوضع: "الحركة الدولية تتساءل عما نحن فاعلون في بريطانيا. تشيكوسلوفاكيا، إحدى أروع الديمقراطيات الصغيرة، محاصرة من جميع الجهات، تواجه خطر التضحية بها مستقبلا (L.P.A.C.R, 1935, p. 10). وزاد من حدة الارتباك ما كان يجري من تصاعد الأزمة في إسبانيا.

المبحث الثاني: موقف حزب العمال البريطاني حيال الحرب الأهلية الإسبانية 1936-1939

تعد الحرب الأهلية الإسبانية 1936-1939واحدة من أهم الصراعات الأوربية وأكثرها تعقيدا خلال النصف الأول من القرن العشرين (Thomas H. , 2003, p. 20)إذ تجاوزت كونها صراعا داخليا بين الجمهوريين والقوميين لتصبح ساحة مواجهة بين القوى الفاشية من جهة واليسار الديمقراطي الاشتراكي من جهة أخرى. (هـ.أ.فشر، 1993، صفحة 627) وقد أثارت هذه الحرب اهتماما واسعا في الأوساط السياسية البريطانية لا سيما لدى حزب العمال البريطاني وموقفه من تطورات الحرب الأهلية الإسبانية (Buchanan, 2008, p. 175). كما سنرى في سياق البحث. وتجدر الإشارة إلى أن إسبانيا أخذت تحتل حيزا مهما في السياسة الخارجية البريطانية ولا سيما منذ العقد الثالث القرن العشرين بعد أن كانت ذات أهمية اقل بالنسبة للسياسة الخارجية ولا سيما مع إعلان إسبانيا حيادها خلال الحرب العالمية الأولى (Carr, 2003, p. 253). اعادت الاحداث والصراعات مرة أخرى الاهتمام البريطاني بالشأن الاسباني، ولا سيما عندما جرت في اسبانيا انتخابات بتاريخ 16 شباط 1936م في خضم ظروف صعبة اذ تعد هي الانتخابات الثالثة والأخيرة بعد ثلاث سنوات من الانتخابات الاسبانية عام 1933م. اذ افرزت الانتخابات فوز حكومة الجبهة الشعبية وهو ائتلاف من حزب العمال الاشتراكي الاسباني واليسار الجمهوري وحزب العمل والشيوعي، الاشتراكية، والمعادية لرجال الدين، اذ وصلت إلى السلطة بهامش ضئيل في إسبانيا (كازانون، 2007، صفحة 103). وفي 18 تموز1936م انتهز الملكيون وقادة الجيش اذ قاموا بانقلاب على النظام الجمهوري وقاد الجنرال الملكي القومي فرانسيسكو فرانكو Francisco Franco [7]، انقلابا عسكريا للإطاحة بها؛ وقد نتجت عن ذلك حرب أهلية شاملة استمرت حتى هزيمة حكومة الجبهة الشعبية عام 1939. وقد وقعت الحكومة

(7) **فرانسيسكو فرانكو 1892- 1975:** ولد في مقاطعة لاكورونيا تلقى تعليمه هناك وانضم الى المؤسسة العسكرية عام 1907م اذ التحق بالأكاديمية المشاة في طليطلة وتخرج منها عام 1910م وارتقى الى رتبة ملازم وشارك في حرب الريف 1909-1927 وتسنم عدة مناصب الى ان وصل قائد في الجيش الاسباني وصولا الى دوره في الانقلاب ينظر: (الخيقاني، 2009)

البريطانية، إلى جانب الدول الأوروبية الكبرى والولايات المتحدة الأمريكية، اتفاقية عدم تدخل شملت حظرا لتصدير الأسلحة، خشية امتداد الصراع إلى بقية أوروبا. ورغم ميثاق عدم التدخل، تلقى المتمردون القوميون اليمينيون دعما كبيرا من الأنظمة الفاشية في ألمانيا وإيطاليا، تمثل في الأسلحة والرجال. فقد أرسل ما لا يقل عن 40,000 جندي إيطالي، وما يصل إلى 15,000 جندي ألماني إلى إسبانيا، كما أرسل الاتحاد السوفيتي الأسلحة إلى الحكومة الجمهورية اليسارية وقد وصل متطوعون من جميع أنحاء أوروبا – بما في ذلك بريطانيا – إلى إسبانيا لدعم القضية الجمهورية. من الصعب تقدير الأعداد بدقة، لكن ربما شكل ما يصل إلى 15,000 من هؤلاء المتطوعين ما عرف باسم الألوية الدولية، (James, 1990, p. 78) (Coverdale, 1976, pp. 22–73)وكانت المشكلة الأساسية التي واجهها حزب العمال البريطاني فيما يخص الحرب الأهلية الإسبانية انعكاسا للنقاش الأوسع حول السياسة الخارجية وسياسة الدفاع في ثلاثينيات القرن العشرين. وقد شعر الحزب بالقلق من الأحداث في إسبانيا، وبدأ يدرك أن الاعتماد على عصبة الأمم للدفاع عن الديمقراطية ضد الفاشية لم يحقق النتائج المرجوة. غير أن التدخل في ذلك الوقت ارتبط بإشعال الحرب لا بمنعها، وكان الخوف الأساسي أن التدخل سيكون أسوأ من ترك الأمور على حالها؛ لأنه قد يؤدي إلى اندلاع صراع أوسع في أوروبا. (Thomas H. , 2003, p. 20)

نجد مما تقدم، أن الحرب الأهلية الإسبانية سلطت الضوء على الارتباك والانقسامات داخل حزب العمال فيما يخص السياسة الخارجية. وكانت استجابة حزب العمال الفورية للأحداث في إسبانيا في يوليو 1936 التي تضمنت الخطوة الأولى وهي إرسال وفد للقاء إنتوني إيدن[8]. Anthony Eden، وزير الدولة للشؤون الخارجية. وقد عقد اجتماع خاص للجنة البرلمانية لحزب العمال، والمجلس العام لاتحاد النقابات (TUC)، واللجنة التنفيذية الوطنية لحزب العمال (NEC) في 28 آب 1936، إذ أعد بيان أوضح جليا موقف الحزب من الوضع، وكان جاهزا لتقديمه في مؤتمر نقابي عالمي. وقد عبر هذا البيان فعليا عن تأييد خيار عدم التدخل باعتباره

(8) **انتوني ايدن 1897–1977** : سياسي بريطاني من حزب المحافظين تلقى تعليمه في كلية آيتون 1911–1915 في القانون ترقى بسرعة ليصبح وزير الخارجية ثلاث مرات 1940–1945 ورئيسا للوزراء 1955–1957. (Victor Robthwell, 1992, pp. 11–52)

السياسة المفضلة؛ لأنه قد يقلل من خطر اندلاع حرب أوروبية عامة؛ لكنه أشار إلى أن هذا التأييد يجب أن يظل مشروطا بأن ينفذ الاتفاق من جميع الأطراف، وأن يتم فتح تحقيق فوري في الانتهاكات المزعومة لحظر الأسلحة. وبينما عبر البيان عن "الأسف؛ لأن هذا الاتفاق قد تم التوصل إليه دون تمحيص كاف"، وبالنظر إلى "المخاطر الكامنة في مثل هذا الوضع"، شدد على أن "الاتفاقات بين القوى الأوروبية بفرض حظر على توريد الأسلحة قد تقلل من التوتر الدولي". وأكد البيان أن "أقصى درجات اليقظة ستكون ضرورية لمنع استغلال هذه الاتفاقيات لإلحاق الضرر بالحكومة الإسبانية". وقد اختتم البيان بالدعوة إلى دعم حركة العمال لـ "صندوق التضامن الدولي من أجل إسبانيا"، والذي أنشئ لتقديم المساعدات الإنسانية للشعب الإسباني. (Thomas H. , 2003, p. 281).

في هذه المدة لم يكن أعضاؤه داخل حزب العمال على نسبة عالية من التأييد لهذه السياسة. فقد كان موريسون "يعارض بشدة وبدون شروط" مبدأ عدم التدخل. التي تعد استرضاء لإيطاليا وألمانيا (Dalton، 1986، صفحة 114) (الأهواني، 1970، صفحة 71). وعبر كثيرون عن أسفهم؛ لأن ميثاق عدم التدخل قد وقع، لكن بما أنه قد نشأ بمبادرة من إندريه ليون بلوم[9] Andre Leon Blum ، زعيم الحزب الاشتراكي الفرنسي ورئيس وزراء حكومة الجبهة الشعبية، إذ شعروا أنهم مضطرون لدعمه، في الوقت نفسه كان حزب العمال البريطاني مؤيدا للجمهوريين الإسبان لكن حزب المحافظين البريطاني كان يفوقه في البرلمان وأراد اليسار الفرنسي مساعدة الجمهوريين مباشرة وهنا رفض حزب العمال عدم التدخل، وانقسم مؤتمر النقابات العمالية؛ لأن لديه قوى مناهضة للشيوعية (Alpert, 1986, p. 96).

وقد أدلى كليمنت أتلي بتصريح عقب هذه المتغيرات أشار إلى "أن الموقف الفرنسي أعاق جهودنا في ممارسة الضغط على حكومتنا، بينما استغل الشيوعيون المقاومة الإسبانية لأهدافهم

(9) **إندريه ليون بلوم 1872- 1950** : ولد في الالزاس، سياسي ودبلوماسي فرنسي أكمل دراسته في جامعة باريس، انتمى إلى المجموعة الاشتراكية، أصبح زعيم الحزب الاشتراكي 1919م، وتقلد منصب رئيس للوزراء عام 1936، وأدخل السجن في نظام فيشي عام 1940. ينظر: الان بالمر، موسوعة التاريخ الحديث 1789-1945 الجزء الأول ترجمة سوسن فيصل السامر يوسف محمد امين دار المأمون للنشر بغداد 1993 ص118. (بالمر، 1993).

الخاصة، مما أضر بقضية الحرية" (Attle, 1956, p. 113). ولكن "حماسة الجمهوريين كانت مرتفعة جدا في جميع دوائر اليسار في بريطانيا " إذ قام هيو دالتون Hugh Dalton، وجورج هيكس George Hicks[10]، ووليم جيليسيWilliam Gillice، سكرتير حزب العمال لقسم العلاقات الدولية، بزيارة ليو بلوم في أيلول 1936، ووفقا للمعطيات، فقد أصر ليو بلوم على أن سياسة عدم التدخل في إسبانيا كانت سياسته. وكان هو وليس انتوني إيدن، كما زعم، من اقترح ذلك أولا. كان متأكدا من أن هذه السياسة، إذا ما تم الالتزام بها تماما من قبل جميع الحكومات الأوروبية، ستساعد القوات الإسبانية أكثر من مجرد توريد الأسلحة لكلا الجانبين. لاحظ دالتون أن تفضيل بلوم لاتفاق عدم التدخل كان نابعا من قلقه بشأن أنه، بعد تفكيك مجموعات اليمين المتطرف في فرنسا التي عارضت حكومته الشعبية، فإن أي تدخل فرنسي واسع النطاق سيؤدي إلى إعادة تسليح كل من اليسار واليمين داخل فرنسا (Moher، 2019، صفحة 42).

وفي السياق نفسه عقد مؤتمرات للاتحاد العمال وحزب العمال لعام 1936، إذ تم تقديم دعم لاتفاق عدم التدخل كسياسة في تقرير المجلس الوطني للعمال. وتم قبول ذلك بشكل أكثر ترحيبا في مؤتمر اتحاد العمال مقارنة بحزب العمال (L.P.A.C.R, 1935, pp. 7–10)، إذ تعرض آرثر جرينوودArthur Greenwood، نائب زعيم العمال البريطاني للانتقاد، عندما قدم القرار الداعم للتقرير. ولم يحسن من موقفه عندما أشار في المؤتمر قائلا "نعلم تماما أن من حق أي حكومة توفير كل المعدات العسكرية اللازمة لمساعدة أمة تحارب تمردا داخليا. للأسف، لم يتم اتخاذ هذا الخط" وبدلا من ذلك تم توقيع اتفاق عدم التدخل. وكان ذلك "أسوأ بكثير" والبديل كان السماح بـ "الوضع في إسبانيا الذي كاد أن يكسر قلوب الكثيرين منا" ليتطور إلى صراع أوروبي واسع النطاق. وطرح سؤالا: "هل هذا المؤتمر مستعد لخوض معركة بين الديكتاتورية والديمقراطية على جسد إسبانيا النازف" (L.P.A.C.R, 1935, pp. 7–10) ويمكن القول هنا أن آرثر جرينوود، أوضح جدليا بأن البديل للوصول إلى اتفاق هو عدم التدخل كانت تمثل تجارة

(10) **جورج هيكس 1879–1954**: قيادي نقابي وسياسيي بريطاني دخل المعترك السياسي ضمن حزب العمال البريطاني اذ أصبح امين عام لاتحاد عمال البناء 1921–1941ومثل الدائرة الانتخابية east Woolwichعام 1931 وعضو مجلس النواب 1931–1935 ينظر: (Moher، 2019، صفحة 42)

حرة في الأسلحة، مما سيؤدي إلى انهيار حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا، وحرب تشمل أوروبا كلها، وهو ما لم يكن الجمهور البريطاني يريده. وتم تبني القرار بأغلبية 1,836,000 صوت مقابل 519,000، ولكن تحت ضغط من القاعة، فضلا عن ذلك سافر كليمنت أتلي وآرثر جرينوود إلى لندن لمناقشة الوضع في إسبانيا مع نيفيل تشامبرلين[11] Neville Chamberlain، الذي كان يشغل منصب رئيس الوزراء بالإنابة أثناء غياب رئيس الوزراء ستانلي بالدوين Stanley Baldwin. وعاد كليمنت أتلي واكد على تحقيق سريع في الانتهاكات المزعومة في الحرب الأهلية الإسبانية للاتفاق عدم التدخل؛ وكان موقف حزب العمال في حال إذا ثبت أن الدول قد انتهكت تقوم بعد ذلك كلا الحكومتين البريطانية والفرنسية، على الفور بإعادة الحق للحكومة الإسبانية في شراء الأسلحة. (Thomas H. , 2003, p. 285) ولكن سرعان ما أصبح واضحا أن اتفاقية عدم التدخل بدأت تنتهك. إذ اشتكت إسبانيا إلى عصبة الأمم، وبالمقابل أكدت الحركة العمالية الدولية على إعادة النظر في سياستها الداعمة، على الرغم من ترددها، بعدم التدخل. بناء على طلب مركز النقابات العمالية الإسباني، إذ عقد اجتماع للاتحاد الدولي للنقابات العمالية، وحزب العمال الاشتراكي الدولي، والأمانة الدولية للنقابات العمالية في 28 أيلول لمناقشة الوضع في إسبانيا. وناقش الوفد البريطاني من حزب العمال ضد تغيير الخط المتبع، بمعنى احترام اتفاقية عدم التدخل، لكنهم اتفقوا على أن الاتهامات بأن ألمانيا وإيطاليا كانتا تخرقان حظر الأسلحة وهنا يجب أن التحقيق بالأمر (Paris, September 1936 Buchanan, 2008, p. 261) ؛ . عقد اجتماع آخر بعد شهر من سابقه، اتفق في هذا الاجتماع وبأجماع الممثلين على وجود أدلة على انتهاك الاتفاقية. في بيان تضمن "نظرا لحقيقة أن اتفاقية عدم التدخل لم تحقق النتائج المتوقعة في الساحة الدولية، بسبب عزم القوى الفاشية على مساعدة المتمردين وعدم إمكانية إقامة رقابة فعالة حقا، يعلن الدوليان أنه من واجب الطبقة العاملة في جميع البلدان، المنظمة سياسيا وصناعيا، أن تضمن من خلال تأثيرها على الرأي

11) **نيفيل تشامبرلن 1869–1940** : سياسي بريطاني تلقى تعليمه الثانوي في مدرسة رغبي Rugby school وتعليمه الجامعي في كلية Mason في برمنغهام، انتمى الى حزب المحافظين أصبح عضوا في البرلمان عام 1918، تقلد عدة مناصب، وزير للصحة 1923–1929، وزير المالية 1931، رئيس الوزراء،1937، رئيس مجلس اللوردات حتى وفاته. (بالمر، 1993، صفحة 174).

العام وعلى حكوماتها المعنية التوصل إلى اتفاق دولي ينبغي أن تأخذ الحكومات الفرنسية والبريطانية زمام المبادرة فيه لإعادة الحرية التجارية الكاملة لإسبانيا الجمهورية". (L.P.A.C.R, 1935, p. 10)واكدوا أيضا أنه ينبغي على أعضاء النقابات العمالية والأحزاب الاشتراكية في بريطانيا وفرنسا أن يبذلوا كل ما بوسعهم "لمنع إرسال الإمدادات إلى المتمردين الإسبان". (Dalton، 1986، صفحة 108) وفي هذا الإطار نفسه تبنت لجنة حزب العمال الوطنية، إلى جانب المجلس العام للنقابات العمالية بالأجماع، بيانا يتعلق الحرب الأهلية الإسبانية في 28 تشرين الثاني 1936 تضمن "هناك ضرورة ملحة في إعادة وإرساء حق الحكومة الإسبانية المنتخبة ديمقراطيا في تأمين، وفقا لمبادئ القانون الدولي، الوسائل اللازمة للحفاظ على سلطتها وإنفاذ القانون والنظام في الأراضي الإسبانية والتأكيد على هذه النقاط". (L.P.A.C.R, 1935, p. 13) بعد ذلك، حاول حزب العمال بالضغط والجهود الدبلوماسية جاهدا، دون نجاح، من إنهاء العمل باتفاقية عدم التدخل والاعتراف بحق الحكومة الجمهورية الإسبانية في السماح لها في شراء الأسلحة من الخارج، بحجة أن عدم التدخل أثبتت عمليا أنها من جانب واحد وهي عبارة عن خدعة ووهم إذ كانت قيادة حزب العمال متعاطفة مع قضية الجمهوريين في إسبانيا، وقد وجدوا صعوبة في الدفاع عن دعمهم السابق لها، إذ رأى البعض أن إسبانيا كانت حالة تستدعي عدم التدخل. ومع ذلك، عد أن إسبانيا تمثل تشتيتا عن الخطر الحقيقي المتمثل في إعادة تسليح ألمانيا. وقد نادى البعض من قيادة الحركة العمالية التي رأت في الحرب الأهلية الإسبانية "صراع فصائل في مجتمع متخلف وإقطاعي لا صلة له تذكر ببريطانيا، بل يشتت الانتباه عن التهديد الحقيقي المتمثل في ألمانيا الناهضة". وهكذا، فإن الحرب الأهلية لم تكن إلا كاشفا لإسبانيا بوصفها مجتمعا عنيفا واستباديا بطبيعته. (Deb، 8 March 1934) كان موقف هيو دالتون إذ أشار إلى أنه "كان يقدر فرنسا فوق إسبانيا، كدولة حديثة ومتحضرة، وكصديق وحليف مخلص لبريطانيا. لم أكن من المعجبين بالتقارب الإسباني نحو الديمقراطية." وكان حزب العمال "يعرف القليل جدا عن اليسار الإسباني وقياداته كما أن هناك عناصر أخرى ضمن اليسار الإسباني، من بينهم الفوضويون، لم تكن محل ثقة كبيرة". علاوة على ذلك، لم يكن دالتون يؤيد إرسال "أسلحة إلى إسبانيا" إذا كان ذلك يعني أن بريطانيا سترسل أسلحة قد تستخدم في إعادة تسليحها لمواجهة التهديد الألماني. ومع ذلك، يشير دالتون إلى أن "وجهة نظري

الشخصية حول الحرب الأهلية الإسبانية كانت تختلف عن معظم زملائي". (Dalton، 1986، صفحة 114)

كانت القضية الإسبانية من وجهة نظر حزب العمال مع تطور الأحداث "مسألة ضمير ورمزا للاحتجاج في آن واحد" إذ استطاعت أن تحرك مشاعر الجيل الشاب من اليسار، بوصفها "الحدث الأكثر تأثيرا في عقد ما قبل الحرب" (Bullock, 1960, p. 586)ومع كل ما تقدم، كان من الصعب على المؤيدين للتدخل مواجهة حجج قيادة حزب العمال، لا سيما وأن رئيس الوزراء الفرنسي الاشتراكي ليون بلوم هو من اقترح سياسة عدم التدخل ودعمها في البداية. كما أن الاتحاد السوفيتي، على الأقل رسميا، دعمها أيضا. وكان من الأصعب التغلب على أن معظم أعضاء حزب العمال قد قضوا السنوات السابقة يدعمون السلمية، ومنذ الحرب العالمية الأولى وهم يناضلون من أجل نزع السلاح، وكان عليهم الآن أن يجروا تحولات فكرية وعاطفية ضخمة عند مواجهة فشل سياسة عدم التدخل في التخفيف من الوضع في إسبانيا. بعض اليساريين حلوا هذا المأزق بأنفسهم بالانضمام إلى الألوية الدولية والقتال من أجل إسبانيا، لكن على العموم، عبرت القواعد الشعبية عن سخطهما بوضوح بشأن موقف الحزب حيال أزمة إسبانيا. وقد أرسلت العديد من القرارات إلى حزب العمال والمؤتمر النقابي البريطاني اكدت على اتخاذ خطوات لدعم إسبانيا. طلب أحدها من المجلس الوطني لحزب العمال تنظيم اجتماعات ومظاهرات من أجل إسبانيا في جميع أنحاء البلاد، وحث على "تحطيم اتفاقية عدم التدخل والدعم الكامل للحكومة الإسبانية" في "نضالها البطولي ضد الفاشية" (Paris, September 1936؛ Buchanan, 2008)

وفي السياق نفسه فقد كانت استجابة مقر حزب العمال أن ممثلي حزب العمال البرلماني قد أثاروا مسألة موقف الحكومة حيال الحرب الأهلية الإسبانية ومن الواضح تماما، مع ذلك، أنه لا يوجد هناك انسحاب من اتفاقية عدم التدخل سواء من قبل الحكومة البريطانية أو الحكومة الفرنسية. كما أنه ليست هناك أدنى إمكانية لإرسال الذخائر إلى إسبانيا من قبل مصنعي الأسلحة في البلاد. علاوة على ذلك إن العنصر الراديكالي في حكومة ليو بلوم عارض بشدة، تماما مثل الحكومة البريطانية، في تزويد الحكومة الإسبانية بالذخائر، وذلك تماشيا مع

الالتزامات والاتفاقية انفه الذكر. ونجد اي محاولة لاختبار هذه القضية داخل البرلمان الفرنسي يؤدي إلى إسقاط حكومة ليو بلوم مع احتمال حدوث انحراف قوي نحو اليمين بدلا من اليسار. أوضح حزب العمال البريطاني الموقف الرسمي وتقييمه "هذه هي حقائق الوضع التي واجهها المجلس الوطني لحزب العمال منذ البداية، ولن تغيرها أي قرارات صادرة عن مظاهرات متحمسة، مهما كانت المأساة عظيمة وبالطبع، لا يمكننا أن نعرف ما كان سيحدث في فرنسا، ولكن مع وجود الحكومة الوحيدة في أوروبا ذات التوجه اليساري والتي تدعم علنا اتفاقية عدم التدخل، بقي أمام حزب العمال هامش ضئيل جدا للتحرك. وجاء قرار آخر، صادر عن حزب العمال في برمنغهام، ليعبر عن "قلق بالغ إزاء اقتراح الحكومة منع المتطوعين البريطانيين من الانضمام إلى الكتيبة الدولية للقتال في سبيل "الديمقراطية الدولية". كما دعا حزب العمال إلى "المطالبة بالانسحاب الفوري من حظر الأسلحة وفضح سياسة عدم التدخل الفاشية". (Archive, 18 November) أما قرار مجلس العمال الإقليمي في جنوب ويلز فقد صرح بأن "هذا المؤتمر ينظر بقلق إلى النتائج المأساوية الناجمة عن السياسة الهزلية المتمثلة في عدم التدخل في إسبانيا والتي تحرم الشعب الإسباني من وسائل الدفاع عن أرواحهم وحرياتهم، بينما يقوم أعضاء آخرون من ما يسمى بلجنة عدم التدخل علنا وبكل تحد بتزويد المتمردين بكل الأسلحة التي يحتاجونها" ومن هنا يمكن القول إن المؤتمر رأى على وفق تقديره أنها "اللحظة الراهنة هي اللحظة الحاسمة" لحركة العمال البريطانية "لاتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لإجبار الحكومة البريطانية على رفع الحظر عن توريد الأسلحة للحكومة الإسبانية". وأعلن المؤتمر أيضا استعداده "لاتخاذ أي إجراء ضروري لمنع تزويد القوى الفاشية العدوانية بالمواد من جميع الأنواع، وإجبار الحكومة على التراجع عن سياستها المؤيدة للفاشية" وطالب المجلس الوطني لحزب العمال بالدعوة إلى عقد مؤتمر وطني عاجل لتحديد الإجراء اللازمة لضمان تحقيق هذه النتيجة وقد تم بالفعل تعديل هذا القرار عن شكله الأصلي، الذي كان يدعو بشكل صريح أن الحركة العمالية كانت مستعدة لاتخاذ مثل هذه الإجراءات، سواء على المستوى الصناعي أو السياسي، لوقف "تزويد القوى الفاشية العدوانية بالمواد اللازمة". (Beevor, 2006, p. 149) (القوزي، 1999، صفحة 349).

وتجدر الإشارة في السياق نفسه، ظهرت أيضا مجموعات دعم لإسبانيا. من بينها لجنة "إسبانيا العمالية" التي مثلت فروعا محلية وإقليمية من حزب العمال، لكنها لم تمثل الخط الرسمي لقيادة الحزب. وقد نظمت حملتها تحت شعار "أسلحة من أجل إسبانيا" وحثت الآخرين على "مطالبة القادة بالاستعداد فورا لاستخدام كل قوة اتحاد النقابات العمالية والحركة العمالية لإنهاء مهزلة اتفاقية عدم التدخل، وتأمين حق الشعب الإسباني في شراء الأسلحة التي يحتاجونها في مثل هذه الحالة اليائسة." أطلقت كل من الاتحاد الدولي لنقابات العمال (IFTU) Lao Federation Trade Unionsوالأممية العمالية الاشتراكية حملة "مساعدة لإسبانيا" التي نالت دعما قويا من حزب العمال واتحاد النقابات البريطاني .(TUC) وتحديدا، عندما شكلت لجنة أطفال الباسك لتقديم الدعم للأطفال الباسكيين المهجرين. وقد أقيم مخيم للاجئين الأطفال في أيار عام 1937 في إيستلي، اذ استضيف 4000 طفل لاجئ قبل توزيعهم على منازل في جميع أنحاء البلاد. (1. Labour Party Archive)

سعت بعض الشخصيات البارزة في حزب العمال البريطاني أيضا إلى التأثير على الحكومة ببعض المحاولات. اذ قدم والترسيترين[12] Walter Citrine إلى رئيس الوزراء في 31 كانون الثاني 1937 شرحا تفصيليا في تقريرا عبر فيه قلقه العميق من المجازر التي ارتكبت في إسبانيا خلال حملات القصف الجوي. وقد أقر المجلس الوطني لحزب العمال هذا التحرك، وقرر أن تحث الحكومة على "المضي قدما بمقترحاتها لتأمين اتفاق سريع لوضع حد لهذه الفظائع الجوية(Archive, 4/1, 4,, , 4, February 1938) كما ذهبت بعثة من مجلس اتحادالنقابات العامة، برئاسة أرنست بيفين ووالتر سيترين، إلى وزير الخارجية، أنتوني إيدن، في 22 اذار 1937، ابلغته بقرارها الذي أقره المؤتمر الدولي الأخير في لندن. وقد عبرت البعثة عن القلق الشديد الذي تشعر به الحركة العمالية حيال التأخير في تنفيذ رقابة فعالة على اتفاقية عدم التدخل، وكذلك التقارير التي تفيد باستمرار إنزال القوات الألمانية في إسبانيا. وقد طالبت البعثة باتخاذ خطوات حاسمة "لإرساء نظام رقابة فعال ولضمان الانسحاب المبكر للقوات الأجنبية من

(12) **والتر ستيرين1887–1983:** يعد من الشخصيات البريطانية النقابية البارزة في القرن العشرين تقلد مناصب عدة، أمين مؤتمر نقابات العمال عام 1926، وأمينا مشاركا الاتحاد الوطني الرئيسي لاتحاد نقابات العمال عام 1931، وشارك بعدد من الخطط الاقتصادية. (Riddell, 2000, s. 23–67)

إسبانيا. أسس حزب العمال لجنة حملة من أجل إسبانيا، عين فيها وليم جيليس وإلين ويلكنسون كأمناء. وقد نظمت هذه اللجنة مظاهرات أعلن عنها في جميع أنحاء البلاد، وعقدت اجتماعات وخصص متحدثين لها من حزب العمال البريطاني، كما نظمت حملات لجمع التبرعات من خلال صندوق "حليب من أجل إسبانيا" لم تكن هذه اللجنة تختلف كثيرا عن الحملة غير الرسمية لدعم إسبانيا، حيث أبلغت أعضاء الحزب أن "نحن لسنا محايدين في هذا الصراع"، وأن "سوف نطالب بالحرية، والغذاء، والعدالة من أجل إسبانيا الديمقراطية، وإنهاء التدخل الفاشي. وأشار الحزب إلى أن "إسبانيا الديمقراطية ليست مجرد دولة تواجه أعداء خارجيين"، بل كانت مضطرة للدفاع عن نفسها "ضد رجال وموارد هتلر وموسوليني". واعتبر أن الحرب في إسبانيا "حرب دولية" وبالتالي، "نحن نطالب بالحرية غير المشروطة لحكومة إسبانيا في شراء أو التجارة بالأسلحة." كما سلط الحزب الضوء على معاناة اللاجئين في إسبانيا، حيث قدرت الإحصائيات الرسمية أن عدد اللاجئين في كتالونيا وحدها قد بلغ 800,000 لاجئ. وقد كانت الحاجة ماسة للطعام والإمدادات، لكن "أهم حاجة آنية كانت الحليب للأطفال". وطلب من أعضاء حزب العمال توزيع منشورات وملصقات والمساعدة في حملة "الحليب من أجل إسبانيا" عبر شراء قسائم حليب من جمعيات تعاونية كما نظم الحزب حملة "هدايا عيد الميلاد لإسبانيا" التي دعت الناس إلى شراء طرود غذاء وملابس وصابون لإرسالها، وجمع التبرعات من خلال "صندوق التضامن الدولي (Labour Party Archive 1. D.) وتم إنتاج منشورات عامة مثل ما رأيناه في إسبانيا، وهو مجموعة مقالات كتبها كل من كليمنت تلي، وايلين ويلكنسون Ellen Wikinson، وفيليب نويل-بيكر Philip Noelbaker، وجون دوجديلي Jhon Dugdale عقب زيارتهم لإسبانيا ألف كتابا قيما من أجل ماذا تقاتل الديمقراطية الإسبانية، الذي نشر في الذكرى السنوية الثانية لبداية الحرب الأهلية وقد وصفت هذه المنشورات بعبارات مؤثرة معاناة الشعب الإسباني، وكان لها تأثير جذري على العديد من أفراد حزب العمال والحركة النقابية، إذ دفعتهم إلى التشكيك في قناعتهم السابقة بالتفوق الأخلاقي لنزع السلاح، والتحكيم عبر عصبة الأمم، وسياسة عدم التدخل .(Bullock, 1960, p. 586)

كان لأحد أهم آثار الحرب الأهلية الإسبانية أنها قوضت شعبية السلمية في أوساط اليسار، مما دمر موقف حزب العمال القائم على السلمية وعدم التدخل، ومهد الطريق لقبول

إعادة التسلح واستخدام القوة. ففي يوليو 1937، وبعد جهود ضغط كبيرة قادها هيو دالتون، وافق أعضاء المجموعة البرلمانية لحزب العمال بأغلبية خمسة وأربعين صوتا مقابل تسعة وثلاثين على الامتناع عن تصويتهم المعتاد ضد ميزانيات الجيش والبحرية والقوات الجوية في مجلس العموم. وبدلا من التصويت ضد، قرروا الامتناع. وقد مثل هذا تحولا كبيرا، إذ أشار إلى نهاية الموقف الأوتوماتيكي للحزب المعارض لإعادة التسلح. وعلق دالتون على ذلك قائلا: "في عام 1937، بعد مرور اثنتا عشر شهرا من الحرب في إسبانيا، ومع كون سياسة الحزب آنذاك هي (أسلحة من أجل إسبانيا)، أصبح من الصعب، في نظر الكثير منا، تبرير التصويت ضد، وهو تصويت كان مستحيلا في السياق الجديد. بعد نقاش طويل وحاد، تم اعتماد البيان بشأن السياسة والدفاع الدوليين بأغلبية ضخمة بلغت قرابة مليوني صوت، اذ هزمت اقتراحات لانسبري بإعادته للنقاش بفارق 2,169,000 صوت مقابل 262,000 صوت وقد وجد بولوك أن الدور الذي لعبته الحرب الأهلية الإسبانية كان هو الدافع الرئيسي وراء هذا التحول، مشيرا إلى أن "أكثر من أي شيء آخر، كانت الحرب الأهلية الإسبانية هي التي أحدثت التحول في رأي حزب العمال بين عامي 1936– 1937 (Thomas H. , 2003, p. 584) وخالفه بوكانان الرأي وإن كان بشكل مفاجئ إذ يرى أن التحول نحو إعادة التسلح، رغم صدقه، كان في كثير من الأحيان نتيجة عرضية لاستجابة العمال للحرب الأهلية الإسبانية" ومع ذلك، يبدو من المرجح أن إسبانيا قد لعبت دور المحفز في رفض نزع السلاح وعدم التدخل، رغم أن ذلك تم في سياق أوسع من تنامي الوعي بأن الفاشية وإعادة التسلح في أوروبا لم تكن تردع بسياسات عصبة الأمم القائمة على المصالحة والتحكيم. (يحيى، 2014، صفحة 209) وختاما اعترفت بريطانيا في ظل هذه الظروف رسميا بالحكومة القومية في اسبانيا بتاريخ 27 شباط 1939، بعد تطورات شهدتها الحرب الاسبانية من تناقضات في العلاقات الدولية والصعوبات التي واجهت حزب العمال حيال الازمة، وهنا انتقد زعيم حزب العمال البريطاني كليمنت اتلي والطريقة التي تم التوصل اليها والتي افرزت الاعتراف الرسمي بالحكومة القومية الاسبانية، وقد وصفها كليمنت اتلي "انها خيانة فادحة اذ عامان من التظاهر المنافق باتفاق عدم التدخل " (Thomas H. , 2003, p. 584).

Vol 12, Issue 41, Aug 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

الخاتمة:

في ضوء ما تقدم توصلت الدراسة إلى استنتاجات أهمها:

يتضح أن موقف حزب العمال البريطاني من الحرب الأهلية الإسبانية لم يكن موقفا موحدا أو بسيطا، بل عكس التوترات العميقة داخل الحزب وبين تياراته المختلفة، كما أظهر مدى تعقيد العلاقة بين المواقف الأخلاقية والمبادئ السياسية من جهة، والمصالح الاستراتيجية والتوازنات الدولية من جهة أخرى.على الرغم من أن القاعدة الشعبية للحزب، والنقابات العمالية، وكثيرا من كوادره السياسية، عبروا عن تضامنهم الواضح مع الحكومة الجمهورية الإسبانية، إلا أن قيادة الحزب التزمت في الغالب – بسياسة الحذر والحياد، وذلك تجنبا للصدام مع سياسة الحكومة البريطانية الرسمية القائمة على عدم التدخل.

وقد أظهرت مداولات الحزب ومؤتمراته الداخلية حجم الانقسام بين من رأى في الحرب الإسبانية معركة مصيرية ضد الفاشية، ومن اعتبر أن التدخل المباشر قد يجر بريطانيا إلى صراع أوسع لا تحمد عقباه. ومع ذلك، فإن حزب العمال كان من بين الأصوات البريطانية القليلة التي دافعت عن الشعب الإسباني في نضاله من أجل الديمقراطية، وساهم، ولو جزئيا، في إبقاء هذه القضية حية في الرأي العام البريطاني.

إن دراسة موقف حزب العمال من هذه الحرب تبرز أهمية الفهم التاريخي لجدلية المبادئ والمصالح، وتمنحنا فهما أعمق لطبيعة السياسة البريطانية في ثلاثينيات القرن العشرين، كما تسلط الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه الأحزاب اليسارية في مواجهة صعود الأنظمة الشمولية والفاشية في أوروبا.

قائمة المصادر والمراجع :

References:

– المصادر الأجنبية:

1. Alpert, M. (1986). New International History of the Spanish civil. Dalton.
2. Archive, L. P. (, 4, February 1938). 4/1, 4,.
3. Archive, L. P. (18 November).

4. Archive, L. P. (8 September 1934). Letter from Lansbury to James Middleton, 8 September 1934 in Manchester Museum of Labour History. Manchester.
5. Attle, C. (1956). As It happened. Clement Attle, As It happened, London.
6. Beevor, A. (2006). The Battle for Spain: The Spanish Civil War 1936-1939. UK.
7. Ben Pimlott, H. D. (1986). London.
8. Buchanan, T. (2008). The Spanish Civil war and the British Labour Movement. Cambridge.
9. Bullock. (1960).
10. Bulluck, A. (1960). The Life and time Ernest Bevin vol.1,1880-1948. London.
11. Butler, E. W. (n.d.). Documents on British Foreign policy 1919-1939.
12. Carr, R. (2003). Modern Spain 1875-1980. London.
13. Citrine, W. (1967). Waiter Citrine Two Carees VOL.2 London. London.
14. Clark, P. (2002). ؛The Cripps version The Life of sir Stafford Cripps 1889-1955. London.
15. Cole, G. (2020). A History of the Labour Party from 1914. London.
16. Colin, C. (1957). The Life of Richard Stafford Cripps. London.
17. Coverdale. (1976). Italian Intervention in the Spanish Civil War. Princeton: Princeton University Press.
18. Dalton .(1986) .Dalton 1986 .
19. Dalton, H. (1957). The Fateful Tears Memories 1931-1945. London.
20. David. (1977). Marquand, Ramsay MacDonald. London.
21. David, H. (2006). The 20 British Primer Ministers of the 20TH Century. London.
22. Davies, A. (1996). The British Labour Party from Keir Hardie to Tony Blair. London.
23. F.S.W. (1975). Carig British General Election Manifesto 1900-1974. London.
24. Frank, F. (2009). Attlee's Great Contemporaries: The Politics of Character. London.
25. H C Deb 8) .March 1934 .(H C Deb vol.286.
26. Hopkins, E. (1979). A Social History of the English Working Classes 1815–1945. London.
27. House of Commons Debates(HC.deb), fifth series vol. (1932).
28. Ibid. (n.d.).
29. J.G Moher .(2019) .British trade Unions and soviet Union .Laboure Affair Magazine ، صفحةpp42.
30. James, A. (1990). Peacekeeping in International politics. London.
31. Kesing. (1937). Kesing Contemporary Archive vol. London.
32. L.P.A.C.R. (1935). L.P.A.C.R.
33. Labour Party Annal Conference Report (LPACR). (1932). Labour Party Annal Conference Report (LPACR) 1932, (p. P.68.). London.
34. Labour Party Archive, 1. (n.d.).
35. Labour Party Archive, 1. D. (n.d.).
36. Lansbury. (1 January 1934.). British Library of Political and Economic Science, London school of Economic, Lansbury papers vol. 15 Lansbury to Cripps. London: British Library of Political and Economic Science.
37. MRC Archive mss 292/906/8 TUC 12) .May 1935 .(.TUC General Council 15 May 1934-1935, GENERAL Council .
38. N., W. (1968). Medlicott and others British Foreign Policy since Versailles 1919-1936. London.

39. Nıle Riddell .(2000) .Walter certain and British Laboure Movement 1925-1935 . London.
40. Paris, L. P. (2008). September 1936 ؛Buchanan. Paris.
41. Paris, L. P. (n.d.). Labour Party Archive 5/1 Paris September 1936 ؛Buchanan ,2008 p261.
42. Pimlott. (1986).
43. Pimlott, B. (1986). The Political Diary of Hugh Dalton 1918-1960. London.
44. Ramsay, -M. (1936). The Record of the national Government. London.
45. Simon Burgess .(1999) .Stafford Cripps A Political Life .London.
46. Thomas. (2003).
47. Thomas, H. (2003). The Spanish Civil War. London.
48. Thorpe, A. (2008). A History of The British Labour Party. London.
49. Throne, C. (1972). Christopher Throne the Limits of Foreign Policy: policy in the west the league and the far Eastern crisis of 1931-1933. London.
50. TUC General COUNCIL 21) .May 1934 .(TUC General COUNCIL 15 1934-1935 Minutes of special meeting 0f General CONUCIL .
51. Victor Robthwell, A. E. (1992). A political Biography. London.
52. Wrigley, C. (2003). A Companion to early 20tg century Britain. London.

53. المصادر العربية:

1. أحمد الأهواني. (1970). الحرب الإسبانية. القاهرة.
2. احمد صبري شاكر الخيقاني. (2009). دور فرانكو العسكري وسياسته الداخلية والخارجية في اسبانيا 1936 – 1945. كلية التربية جامعة البصرة: غير منشورة.
3. الان بالمر. (1993). موسوعة التاريخ الحديث 1789–1945. (سوسن فيصل السامر، يوسف محمد أمين، المترجمون) بغداد: دار المأمون.
4. جلال يحيى. (2014). التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
5. جوليان كازانون. (2007). الحرب الأهلية الإسبانية. (عمر التل، المترجمون) بيروت.
6. عبد الفتاح ابوعلية، إسماعيل احمد ياغي. (1993). تاريخ اوربا الحديث والمعاصر. الرياض.
7. عمر عبدالعزيز عمر محمد علي القوزي. (1999). دراسات في تاريخ اوربا الحديث والمعاصر 1815–1950. بيروت.
8. ممدوح نصا، أحمد وهبان. (1995). التاريخ الدبلوماسي العلاقات السياسية بين الدول الكبرى 1815 – 1991. الإسكندرية.
9. هـ.أ.فشر. (1993). تاريخ أوربا في العصر الحديث 1789–1950. (أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، المترجمون) بيروت: دار المعارف.